

الفصل في الملل والأهواء والنحل

ما قام البرهان الذي أوردنا بأنه حق ولو لم يكن من جهلهم لأقرب عهدهم بخبر الأنصار يوم السفينة وإذعانهم Bهم من جميع المهاجرين لوجب الأمر في قریش دون الأنصار وغيرهم وإن عهدهم بذلك قريب منذ خمسة وعشرين عاما وأشهر وجمهورهم أدرك ذلك بسنة وثبت عند جميعهم كثبات أمر النبي A ولا فرق لأن الذين نقلوا اليهم أمر رسول A ونقلوا اليهم القرآن والشرائع فدانوا بكل ذلك هم بأعيانهم لا زيادة فيهم ولا نقص نقلوا اليهم خبر السفينة ورجوع الأنصار إلى أن الأمر لا يكون إلا في قریش وهم يقرؤون قوله تعالى لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد A الحسنى وقوله تعالى محمد رسول A والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا الآية وقوله تعالى لقد B المؤمنین إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأنا بهم فتحا قريبا ثم أعماهم الشيطان وأضلهم A تعالى على علم فحلوا بينه مثل علي وأعرضوا عن مثل سعيد بن زيد وسعد وابن عمر وغيرهم ممن أنفق من قبل الفتح وقاتل وأعرضوا عن سائر الصحابة الذين أنفقوا بعد الفتح وقاتلوا ووعدهم A الحسنى وتركوا من يقررون بأن A تعالى D علم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم ورضي عنهم وبايعوا A وتركوا جميع الصحابة وهم الأشداء على الكفار الرحماء بينهم الركع السجود المبتغون فضلا من A ورضوانا سيماهم في وجوههم من أثر السجود المثنى عليهم في التوراة والإنجيل من عند A الذين غط A بهم الكفار المقطوع على أن باطنهم في الخير كظواهرهم لأن A شهد بذلك فلم يبايعوا أحدا منهم وبايعوا شيث بن ربعي مؤذن سجاح أيام ادعت النبوة بعد موت النبي A حتى تداركه A فر عنهم وتبين لهم ضلالتهم فلم يقع اختيارهم إلا على عبد A بن وهب الراسبي أعرابي وآل علي عقيبة لا سابقة لاه ولا صحبة ولا فقه ولا شهد A له بخير قط فمن أضل ممن هذه سيرته واختياره ولكن حق لمن كان أحدا يمينه ذو خو يصره الذي بلغه ضعف عقله وقلة دينه إلى تجويره رسول A في حكمه والإستدراك ورأى نفسه أروع من رسول A هذا وهو يقر أنه رسول A إليه وبه اهتدى وبه عرف الدين ولولاه لكان حمارا أو أضل ونعوذ بأ من الخذلان وأما الطائفة المصوبة للقاعدين فإن من لم يلج له الحق منهم فإنما يكلم حتى يبين له الحق فيلزمه المصير الذي فنقول وبا A تعالى التوفيق أنه قد صح ووجب فرض الإمامة بما ذكرنا قبل في إيجاب الإمامة وإذ هي فرض فلا يجوز تضييع الفرض وإذ ذلك كلك فالمبادرة إلى تقديم إمام عند موت الإمام فرض واجب وقد ذكرنا وجوب الإئتمام بالإمام فإذا هذا كله كما كرنا فإذا مات عثمان B وهو الإمام ففرض إقامة إمام يأتي

به الناس لئلا يبقوا بلا إمام فإذا فإذ بادر علي فبايعه واحد من المسلمين فصاعدا فهو إمام قائم ففرض طاعته لا سيما ولم يتقدم ببيعته بيعة ولم ينازعه الإمامة أحد فهذا أوضح وواجب في وجوب إمامته وصحة بيعته ولزوم أمرته للمؤمنين فهو الإمام بحقه وما طهر منه قط إلى أن مات هـ شيء يوجب نقض بيعته وما طهر منه قط إلا العدل والجد والبر والتقوى كما لو سبقت بيعة طلحة أو الزبير أو سعد أو سعيدا أو من يستحق الإمامة لكانت أيضا بيعة حق لازمة لعلي ولغيره ولا فرق فعلى مصيب في الدعاء إلى نفسه وإلى